

## تركيا ومفهوم مسؤولية الحماية

(دراسة تقييمية لحالة اللاجئين السوريين في تركيا بين التجنيس والتوطين)

الباحثة: سحقي سمر\*

ملخص المداخلة:

دفعت الأوضاع المتوترة التي تشهدها المنطقة العربية بعد 2011 إلى بروز ظاهرة اللجوء الإنساني للأفراد بصورة كبيرة خصوصا ما حدث في سوريا وحجم الفوضى والدمار الذي أحدثته الأوضاع هناك على واقع الأمن الإنساني للأفراد المدنيين السوريين، ما أدى إلى تدفق آلاف المهاجرين إلى دول أكثر أمنا، من بين هذه الدول تركيا التي أصبحت بلدا مستقبلا للاجئين السوريين، وعليه تحاول هذه الورقة البحثية وبعد تحديدها لمفهوم مسؤولية الحماية Responsibility to protect وبالتطرق لمختلف الأطر الفكرية والمقاربات النظرية المفسرة للمفهوم، الإضاءة على كيفية تعامل تركيا مع اللاجئين في ظل مفهوم مسؤولية توفير الحماية لهؤلاء الأفراد الذين يتعرضون للخطر والتهديد باعتبار أن دولتهم غير قادرة على حمايتهم، ثم سنحاول تقييم أدوار ومسؤوليات تركيا كبلد يتمتع بالسيادة الكاملة في توفير الأمن لهؤلاء اللاجئين الفارين من ويلات الحروب في بلدانهم ( بين معطيات منح الجنسية للأفراد السوريين و توطينهم في تركيا )، وفي الأخير سنتوصل في إطار دراستنا إلى نتائج مهمة بالاعتماد على بيانات كمية وكيفية لتقييم دور تركيا في حماية اللاجئين السوريين في إطار مفهوم مسؤولية الحماية.

**الكلمات المفتاحية:** مسؤولية الحماية، سوريا، تركيا، اللجوء الإنساني، سياسة الحدود المفتوحة.

\*- الباحثة: سحقي سمر: باحثة دكتوراه علوم سياسية و علاقات دولية، تخصص دراسات أمنية دولية من جامعة الجزائر 03، مهتمة بقضايا السلم والنزاع في الشرق الأوسط خاصة والمنطقة العربية عامة، خصوصا في ظل التحولات السياسية والاجتماعية بعد 2011 م، إضافة إلى قضايا جيوبوليتيك القوى الكبرى ومسائل السياسة الخارجية.

**Summary:**

The tense situation in the Arab region after 2011 led to the emergence of the phenomenon of humanitarian asylum for individuals in particular, especially in Syria, and the extent of the chaos and destruction caused by the situation there and its effects on the reality of the human security of the Syrian civilian population, which led to the influx of thousands of migrants to safer countries, Turkey is one of These countries, which has become a holder country for Syrian refugees, in this paper, after identifying the concept of responsibility to protect and addressing the different intellectual frameworks and theoretical approaches explaining the concept, we will light on how to deal with refugees under the concept ,We will try to assess the roles and responsibilities of Turkey as a country with full sovereignty in providing security for those refugees fleeing the scourge of war in their countries (between the granting of citizenship to the Syrian individuals and their resettlement in Turkey) , And in the final analysis, we will arrive at important results based on quantitative and qualitative data to assess Turkey's role in protecting Syrian refugees under the concept of responsibility to protect .

key words:

Responsibility to protect, Syria, Turkey, humanitarian asylum , open border policy.

مقدمة :

تعتبر أزمة اللجوء الإنساني للاجئين السوريين الفارين من ولايات الفوضى و الدمار الذي تعيشه سوريا منذ سنة 2011 أكبر أزمة لجوء عرفها العالم في القرن الواحد و العشرين ، فملايين السوريين اللاجئين يبحثون عن مكان آمن للعيش ، في ظل مسؤولية حمايتهم من قبل المجتمع الدولي ، وتعتبر تركيا أكبر حاضن للاجئين السوريين منذ بداية الأزمة بأكثر من 2.5 مليون لاجئ في مختلف المدن والمحافظات التركية سواء في مخيمات أو خارجها ، هذا العدد الذي يتوقع أن يتزايد حسب التقارير العالمية في السنوات القادمة إلى 4 مليون لاجئ ، وعليه سنحاول من خلال دراستنا تقييم مفهوم مسؤولية الحماية كمفهوم حديث في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية في ظل الدور التركي البارز في توفير الحماية للاجئين السوريين وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات الاندماج والمواطنة والتجنيس - إضافة إلى الوضع الصحي والتعليمي - في ظل سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وعليه سنلم بمختلف الجوانب المتعددة بوضع اللاجئين السوري في المدن والمحافظات التركية ومختلف السياسات والاستراتيجيات التركية الأخيرة للتعامل مع الوضع، وعليه سنحاول طرح إشكالية حول كيف يمكن تقييم دور تركيا في تطبيق مفهوم مسؤولية حماية اللاجئين السوريين ؟

سنستعين في دراستنا بالمحاور التالية :

**المحور الأول :** التأصيل النظري و المفاهيمي لمفهوم مسؤولية الحماية .

**المحور الثاني :** اللاجئين السوريين وفشل تنفيذ مسؤولية الحماية من طرف المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

**المحور الثالث :** تقييم مستقبل اللاجئين السوريين في المخيمات التركية وخارجها بين الاندماج ، التجنيس و المواطنة .

**المحور الرابع :** قراءة في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمع التركي التحديات والرهنات .

سنستعين في إطار دراستنا بمنهجية متكاملة عابرة للتخصصات باعتبار أن علم السياسة و القانون والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس كلها علوم تكمل بعضها البعض . كما سنعتمد على العديد من المناهج أهمها المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى تقنيات الاستشراف .

كما أن الفترة الزمنية التي سنركز عليها تشمل مرحلة ما بعد اللجوء الإنساني وتحول قضية اللجوء إلى مسألة أمنية تفرض تحديات اجتماعي و اقتصادية على الدول المضيفة وتنحصر الفترة بشكل عام منذ نهاية 2015 إلى الآن.

لقد قمنا في إطار دراستنا باختيار مصطلح الأزمة السورية ليس بالمفهوم التقليدي الذي يعني الوقوف بجانب طرف على حساب آخر أو اعتبار أن هناك طرفا واحدا يحظى بالشرعية والذي يمثل النظام السوري في مواجهة جماعات غير شرعية تسعى لإسقاط النظام حسب من يلجأون لاستخدام مفهوم الأزمة ، وإنما استخدمنا الأزمة بمعنى الفوضى نظرا لحساسية المصطلحات في العلوم السياسية ، فالأزمة تعبر عن الفوضى التي يعاني منها الأفراد، الدول، الحكومات... وبعبارة أخرى يمكن أن نفسر الأزمة بالوضع غير طبيعي أو غير مستقر الذي يحدث فجأة ويكسر العمليات الروتينية لأي نظام، وإصطلاحا تعتبر الفوضى أقرب لكلمة الأزمة التي تمر بمراحل متعددة تشمل: الأزمة، ما قبل الأزمة، ومرحلة ما بعد الأزمة ويطلق عليها بالفترات الفوضوية<sup>(1)</sup>.

المحور الأول: التأصيل النظري و المفاهيمي لمفهوم مسؤولية الحماية .

1- مفهوم مسؤولية الحماية :

لقد كانت مسؤولية الحماية موضوع نقاش مستمر في الأمم المتحدة، بين الدول والباحثين، وداخل المجتمع المدني. هذا المفهوم له جذور قديمة، تعود إلى "التدخلات الإنسانية" من القوى الأوروبية في

المزيد حول مفهوم الأزمة بشكل مفصل يرجى الإطلاع على المرجع التالي :

(1) \_ « Definition And Management of international crises », Ömer Göksel Isyar, Perceptions, (Winter 2008 ),p.2.

الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي الجزء الأول من في القرن العشرين، والجدل الذي كان دائرا حول استخدام القوة العسكرية لحماية المسيحيين في الأراضي الأجنبية وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية أكثر في السنوات العشرين الماضية، نظرا للأزمات الإنسانية الحادة في أوائل التسعينات، ولا سيما الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة. وقد أدى فشل المجتمع الدولي في التصدي له لصياغة مفهوم مفاده أن الدول تتحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التدخل عندما تفشل الدولة في القيام بذلك. هذا الجانب ليس جديدا لكنه توسع تحت تسمية جديدة بفكرة قديمة أن المجتمع الدولي، جماعيا أو من خلال عمل الدول متفردة، قد تتدخل قسرا داخل المجال السيادي للدول الأخرى، غير الراغبين أو غير القادرين على وقف الكوارث الإنسانية التي تنطوي على جرائم قتل جماعي وجرائم ضد الإنسانية في حين أن المفهوم الحديث لمسؤولية الحماية هو أوسع من المذهب القديم للتدخل الإنساني، لأنه يشمل واجب منع، ووقف وعلاج الوضع<sup>(2)</sup>.

وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في تقرير "مسؤولية الحماية"، الذي صيغ في 2001 من قبل اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول التي أنشأتها كندا، في أعقاب تقرير كوفي أنان للأمم المتحدة عام 2000 بعد الحرب في البلقان لمعالجة الأزمات الإنسانية التي تتطلب التدخل ومنعها ولو جزئيا. تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" We The Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century يعالج قضية التدخل الإنساني، ومطالبة المجتمع الدولي ... بالتساؤل التالي : إذا كان التدخل الإنساني في الواقع اعتداء غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي لنا أن نرد على الانتهاكات الجسيمة للإنسان وحقوقه التي تؤثر على كل مبدأ لإنسانيتنا المشتركة في رواندا ويوغوسلافيا سابقا؟

(2) \_ "Responsibility to Protect, Humanitarian Intervention and Human Rights: Lessons from Libya to Mali," Francesco Francioni, Christine Bakker, The Transatlantic Relationship and the future Global Governance working ,paper 15 , 2013, p.15.

عندما يخرق التدخل الفقرة 4 من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة 7 التي تنص على عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدولة فإن الجدة التي أدخلها التقرير تكمن في اقتراح تقييم جانب من المجتمع الدولي لأي إجراء محتمل في حالة عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في اتخاذ التدابير من أجل حماية سكانها وكل من يقع في ذلك الإقليم . ويوضح التقرير أيضا كيف ينبغي أن يكون مفهوم السيادة وتقيحها وتحديثها، مما يجعل الدولة الطرف الرئيسي المسؤول عن الحماية وأورد المؤتمر الدولي أيضا في التقرير ثلاثة أنواع من المسؤولية: منع، رد الفعل وإعادة البناء، ومن حول هذه الجوانب الثلاثة تدور مشكلة التدخل الإنساني، فقط عندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في العمل يمكن للمجتمع الدولي القادر على التدخل في إطار مسؤولية الحماية من خلال آليات الإنذار المبكر، التي قد تشمل كل شيء من العقوبات إلى التدخل العسكري. غير أنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد الدولة في إطار مسؤولية الحماية في الوفاء بمسؤوليتها في إعادة بناء مداخلات ما بعد التدخل، فإن التدخل العسكري يجب أن يأذن به مجلس الأمن مسبقا، مع احترامه فكرة السلطة المختصة. ويجوز لمجلس الأمن، بعد دراسة الحالة، أن يقوم بتقرير تنفيذ التدابير الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وإذا لم ينجح مجلس الأمن في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفصل 7 ضد أي دولة تنتهك حقوق الإنسان، معتبرا أن هذا الخرق يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين. يمكن لمجلس الأمن أيضا أن يقرر عدم التدخل إذا كانت الحالة لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي، أو حتى إجبارها عدم اتخاذ قرار بسبب حق النقض الفيتو كما هو الحال في سوريا. عناصر أساسية أخرى لتنفيذ تدخل المجتمع الدولي الوارد في التقرير تشمل: (1) في حالة فقدان الأرواح على نطاق واسع، بقصد أو في حالات الإبادة الجماعية الحقيقية أو المتوقعة، أو التطهير العرقي الفعلي أو المتوقع، (2) الرغبة في وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، (3) التدخل العسكري ينبغي أن يكون الحل الأخير، الذي يحدث فقط عندما تكون خيارات السياسة السلمية لم تنجح ، (4) التدابير النسبية - يجب أن يكون التدخل العسكري الحد الأدنى اللازم لضمان حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، (5) والعنصر النهائي الذي يتعين النظر فيه هو إمكانية التدخل الناجح دون أن يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة السكان<sup>(3)</sup>.

(3) \_ "The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies", Gabriele Lombardo ,

باختصار، فإن مسؤولية الحماية لا تتعلق بحماية الجميع من كل شيء. وثانياً، ينبغي أيضاً ألا ينظر لمسؤولية الحماية بشكل ضيق للغاية. فهي لا تدور فقط حول استخدام القوة العسكرية. فالاستخدام الواسع للمفهوم تحول إلى تبرير "إنساني" للحرب على العراق 2003 بعد إثبات عدم وجود أسلحة الدمار الشامل وروابط متعلقة بالقاعدة. بحيث شكلت حرب العراق عام 2003 انتقاداً كبيراً لمسؤولية الحماية وضرورة إعادة النظر في أي مبرر إنساني لاستخدام القوة العسكرية<sup>(4)</sup>.

ويتحمل مفهوم مسؤولية الحماية ثلاث مسؤوليات محددة من أجل: المنع ورد الفعل وإعادة البناء (أ) - منع، ب) التفاعل ج) إعادة البناء. وبهذه الطريقة، وضعت منظمة السيادة مفهوماً متعدد المراحل من المسؤولية وسعت المعايير المفاهيمية لمفهوم التدخل، معلنة أن فعالية الرد على الفظائع الجماعية لا يتطلب رد فعل فحسب، بل يتطلب أيضاً مشاركة دائمة لمنعها الصراع وإعادة بناء المجتمع بعد وقوع الحدث<sup>(5)</sup>.

## 2- الاختلافات بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية :

يرى العديد من الباحثين أنه يمكن تفسير مبدأ مسؤولية الحماية بأنه اسم آخر للتدخل الإنساني. في الواقع، مبدأ المسؤولية يختلف عن التدخل الإنساني كما يشير إيفانز Evans (2008) إلى: "أكبر سوء فهم حول مسؤولية الحماية هو الاعتقاد بأن مسؤولية الحماية هي مجرد اسم آخر للتدخل الإنساني" فالتدخل الإنساني مهد الطريق لظهور مذهب المسؤولية. في حين أن التدخلات الإنسانية تدور حول الرد العسكري.

لكن مسؤولية الحماية هي أكثر دقة بكثير، ومتعددة الأبعاد" ويضع مبدأ مسؤولية الحماية ضغطاً كبيراً على المصالح الأساسية للسكان المعرضين للخطر، وعليه فإن التدخل الإنساني أضيق من مهمة مسؤولية الحماية لأن مسؤولية الحماية تنطوي على تسلسل الردود وتحتوي على عدة تدابير مثل: الوقاية، رد

---

International Journal of Human Rights, vol .19, no.8, (2015), pp.1190-1191.

(4) The Responsibility to Protect: 2011 November challenges & opportunities in light of the Libyan intervention, Thomas G. Weiss , Ramesh Thakur ,and others ,( UK: e-International Relations ,2011),p.8-9.

(5) "The Responsibility to Protect (R2P) Doctrine ",Sandra Fabijanić Gagro, International Journal of Social Sciences, vol. III no.(1), 2014 ,p.65.

الفعل، إعادة البناء ودبلوماسية الضغط. والأهم من ذلك، أن التركيز على مفهوم المسؤولية الحياتية متعدد الأبعاد ويركز أكثر على "مسؤولية الوقاية"، بدلا من التدخل الذي له بعد واحد فقط - الانتشار العسكري<sup>(6)</sup>.

ففي أعقاب المآسي التي وقعت في رواندا والبلقان في التسعينات، قام المجتمع الدولي بالتفكير بجدية في كيفية التصرف بفعالية عندما تكون حقوق الإنسان للمواطنين منتهكة. والسؤال الذي يكمن في لب المسألة هو ما إذا كانت لدى الدول سيادة غير مشروطة على شؤونهم أو ما إذا كان للمجتمع الدولي يملك الحق للتدخل في بلد ما لأغراض إنسانية. وفي تقرير الأمم المتحدة عن الألفية لعام 2000، أشار الأمين العام آنذاك كوفي عنان إلى إخفاقات مجلس الأمن للتصرف بطريقة حاسمة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وطرح تحديا للدول الأعضاء: "إذا كان التدخل الإنساني، في الواقع، اعتداء غير مقبول على السيادة، كيف ينبغي لنا أن نستجيب لرواندا، والانتهاك الجسيم والمنتظم لحقوق الإنسان التي تسيء إلى كل مبدأ لإنسانيتنا المشتركة؟".

من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية (2001): لقد عرضت عبارة "المسؤولية عن الحماية" لأول مرة في تقرير المنظمة الدولية لجنة التدخل وسيادة الدولة، باعتبار أن السيادة لا تمنح الدولة الحق في "السيطرة" عليها فحسب فإنها تمنح أيضا "مسؤولية" الدولة الأساسية عن حماية الشعب الموجود فيها الحدود. واقترحت أنه عندما تفشل دولة ما في حماية شعبها - إما من خلال الافتقار إلى القدرة أو عدم الاستعداد - تتحول المسؤولية إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقا<sup>(7)</sup>.

ما هي أشكال إساءات حقوق الإنسان التي تسعى مسؤولية الحماية للتعامل معها؟

الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005 يقيد صراحة تطبيق مسؤولية الحماية على أربعة أنواع من الجرائم الجماعية: الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

<sup>(6)</sup> \_ "Responsibility to Protect and its applicability in Libya and Syria," Erfan Norooz, ICL Journal Verlag Österreich, 2012, p.15.

<sup>(7)</sup> \_ The Responsibility to Protect Who is responsible for protecting people from gross violations of human rights? , USA: united nations report on Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations: 2014, p.1,



وقد تم تعريف هذه الجرائم بوضوح في مجموعة من الوثائق، بما في ذلك في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بحيث تنطبق مسؤولية الحماية على التهديدات الخطرة الأخرى التي يتعرض لها الإنسان سواء من تغير المناخ أو المرض أو سياسات الدولة المسيئة، مثل تعليق الحريات المدنية، الفساد أو الانقلابات. وحقوق الإنسان الأخرى وتعتبر الأطر القانونية والمؤسسات أفضل أداة لمعالجة هذه القضايا الملحة<sup>(8)</sup>.

### المحور الثاني : اللاجئين السوريين وفشل تنفيذ مسؤولية الحماية من طرف المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة

لقد أدت "الأزمة" في سوريا إلى سقوط العديد من الضحايا في السكان المدنيين كما يتضح من تقرير الأمم المتحدة بسبب القمع العنيف من قبل الحكومة السورية. على الرغم من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة، وإلى حد ما من جانب الجماعات المعارضة و المتمرتدة الأخرى، كما يتضح من تقرير اللجنة من التحقيق في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، فإن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على التدخل، كما أن المجتمع الدولي لم يتخذ موقفا أو خطوات للحد من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب. فمجلس الأمن مشلول في اتخاذ قرار لان روسيا والصين تهددان باستخدام الفيتو، ويمكن فهم الفرق في الموقف الذي اعتمده روسيا والصين إشارة إلى موقع سوريا الجغرافي، وهو أمر ذو أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط. فالحلفاء السوريون وقفوا ضد التدخل واتخاذ موقف من العناصر الرئيسية لمسؤولية الحماية وهي احترام السيادة واحترام السلامة الإقليمية والدولة التي يتم فيها تحديد التدخل. باعتبار أن تدخل المجتمع الدولي في سوريا لتحقيق الاستقرار في البلاد سوف يؤدي إلى التعدي على السيادة<sup>(9)</sup>.

فيما يرى العديد من الباحثين أن مسؤولية الحماية هي قاعدة دولية، لكنها لا تملك وكالة مستقلة. ففشل حماية المدنيين في سوريا ليس فشلا لمسؤولية الحماية، ولكن فشل الجهات الفاعلة والمؤسسات

<sup>(8)</sup> \_ "The Responsibility To Protect: A Background Briefing" ,global center for the responsibility to protect ,2015,p.2.

<sup>(9)</sup> \_ United nations report on Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations, op-cit , p.1192 .

المسؤولية عن تنفيذها. وإلى جانب المسؤولية الأساسية للحكومة السورية عن وقف قتل شعبها، تقع المسؤولية على عاتق الهيئة المعهود بها بتكليف من 193 عضوا في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين - مجلس الأمن -<sup>(10)</sup>.

فيما يعتبر الباحث جوهان بو دافيدسون Johan Bo Davidsson أنه ليس هناك شك في أن مسؤولية الحماية ليست مجرد واحدة من الحجج ومبررات التدخل، بل بالأحرى ضرورة أساسية. فيما يعتبر الباحث محمد نورزمان Mohammed Nuruzzaman أن خطاب مسؤولية الحماية "توقف" منذ التدخل في ليبيا ويذهب إلى القول: "إذا كانت مسؤولية الحماية وصلت لأوجها في حالة ليبيا، فقد شهدت عجزا كبيرا مع مجلس الأمن لبدء إجراءات ضد سوريا"، وقد تناولت هذه المسألة أيضا ماري إيف لويزيل Marie-Eve Loisele، التي كتبت في مقال لها أنه بالنظر في وضع مسؤولية الحماية منذ صدور القرارين 1970 و 1973 فإن هذه القرارات أدت إلى الممارسة الحقيقية لمسؤولية الحماية وهو ما يشكل نقطة هامة في تطوير المفهوم.

كما نشر باتريك كوينتون براون Patrick Quinton-Brown مقالا عن هذا الموضوع، الذي يحاول فيه تحديد ما يسميه الدول المخالفة dissenter states أي تعارض مفهوم مسؤولية الحماية، أو على الأقل تعارض تطبيقه<sup>(11)</sup>.

وعليه فقد تعرض مفهوم مسؤولية الحماية لانتقاد واسع النطاق من قبل الدول والباحثين. ويرى بعض هؤلاء النقاد أن مسؤولية الحماية تجعل من السهل إضفاء الشرعية على التدخل، وأنه يمكن استخدامها كذريعة للإمبريالية الجديدة. ويرى نقاد آخرون أن مسؤولية الحماية لم تقدم أي مساهمة إيجابية على صعيد السياسة الدولية<sup>(12)</sup>.

<sup>(10)</sup> \_ "Failure to Protect: Syria and the UN Security Council" , Simon Adams, Global Centre for the Responsibility to Protect Occasional Paper Series No. 5, March 2015, p.3.

<sup>(11)</sup> \_ "Responsibility to Protect in Libya and Syria The R2P" , Johan Bo Davidsson , André Chiesa, Discourse within the UN Security Council ,p.7

<sup>(12)</sup> \_ Ibid ,p.8.

وعليه فقد كانت الأزمة السورية اختباراً حقيقياً للمجتمع العالمي لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أدت في البداية إلى مبدأ المسؤولية. استناداً إلى لجنة التحقيق الدولية أن الوضع في سوريا هو قضية ملموسة من مسؤولية الحماية. وأعلنت اللجنة أن "الحكومة السورية فشلت بشكل واضح في مسؤوليتها عن حماية شعبها" وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستشارين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية أشاروا إلى أن الوضع في سوريا يشير إلى أن "الجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت هناك" ووفقاً لمبدأ مسؤولية الحماية، إذا فشلت دولة في حماية مواطنيها، يحق للمجتمع المحلي نشر القوة العسكرية كملجأ أخير بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية. وهناك وفرة من الأدلة على أن نظام الأسد يرتكب جرائم فظيعة جماعية. فقد ذكر مجلس حقوق الإنسان أن "الأزمة السورية كانت مدفوعة بسياسة الدولة من الهجمات المتعمدة ضد المدنيين ما يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"<sup>(13)</sup>.

وعليه فعدم التدخل في سوريا يسلط الضوء على مرونة نظرية المسؤولية عن الحماية والتي تعتمد على الموقف الاستراتيجي والجغرافيا السياسية للدولة التي تنتهك حقوق الإنسان. والواقع أن محاولات مجلس الأمن العديدة لاعتماد مفهوم مسؤولية الحماية في سوريا تم حجبها من قبل روسيا والصين باستخدام الفيتو. ويعتبر قبول اقتراح كوفي عنان 2012/2042 القرار الوحيد الذي ينص على إرسال فريق من المراقبين للتحقق من الحفاظ على وقف إطلاق النار لكنه فشل<sup>(14)</sup>.

المحور الثالث : تقييم مستقبل اللاجئين السوريين في المخيمات التركية وخارجها بين الادمج ، التجنيس والمواطنة .

### 1- الرؤى المناقضة لدور تركيا في توفير مسؤولية الحماية للاجئين السوريين :

تستضيف تركيا أكثر من 2.7 مليون لاجئ سوري يعيشون في مخيمات اللاجئين التي تديرها الحكومة والمراكز الحضرية. وتوفر السياسة المركزية للحكومة التركية للسوريين بعض حقوق المواطنة مع تنظيم

<sup>(13)</sup> \_ Norooz ,op-cit,p.15.

<sup>(14)</sup> \_ « The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies », Gabriele Lombardo, **The International Journal of Human Rights**, no.19,vol.8, (2015) ,p.1190.

وضعهم. غير أن السوريون لا يدعون فقط للتوطين ولكنهم يتفاوضون أيضا على إمكانية وصولهم للخدمات الاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، والعمالة. في هذا الصدد يعتبر الباحث عفرون نوروز Erfan Norooz أن موضوع اللاجئين السوريين في تركيا لا يزال يشكل جزءا من المسارات المتعددة للتضارب والإدماج التفاضلي، وحقوق المواطنة المتفاوض عليها. فقد استقبلت تركيا الآلاف من اللاجئين على المواقع الجغرافية المتمركزة على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا من طالبي اللجوء الهاربين من الحروب الأهلية والصراعات في العقود الأخيرة، سواء من بلدان آسيا وأفريقيا أو من بلدان الشرق الأوسط بشكل متزايد وأوروبا الشرقية. منذ بداية "الأزمة" في سوريا في عام 2011، أصبحت تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم تقدر بأكثر من 2.7 مليون سوري يقيمون في البلاد، حيث تعيش نسبة صغيرة في المخيمات الحكومية ومخيمات اللاجئين وتلقى المساعدات الإنسانية، وأكثر من 2.5 مليون نسمة، في المناطق الحضرية من البلد مع إمكانية محدودة للحصول على المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من أن تركيا موقعة على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين (المشار إليها فيما بعد باتفاقية عام 1951)، فهي واحدة من بين الدول القليلة جدا في العالم الموقعة على شرط التقييد الجغرافي الوارد في اتفاقية عام 1951، والذي يعني أن الحكومة التركية لن تقبل سوى المسؤولية القانونية لحماية اللاجئين القادمين من أوروبا ونتيجة لذلك، يسمح لما يسمى باللاجئين غير الأوروبيين بالبقاء في البلاد لفترة محدودة، وبعضهم يحصل على حماية مؤقتة. أما بالنسبة للسوريين في تركيا، فإن هذا الوضع القانوني المؤقت يؤدي إلى فرض قيود على سبل عيشهم، ولا سيما أولئك الذين يعيشون خارج المخيمات، ويضع ظروف معيشتهم في خطر حيث لا تتوفر لهم سوى فرص محدودة للحصول على عمل منتظم وتعليم والدعم الاقتصادي والاجتماعي بسبب وضعهم غير المستقر، وعليه يحاول بعض السوريون إعادة التوطين في بلد ثالث أو العودة إلى الوطن بعد انتهاء الحرب، والبعض الآخر يسافر أو يأمل في السفر إلى أوروبا في محاولة للحصول على حياة أكثر أمنا، تؤدي إلى الإقامة الدائمة أو وضع المواطنة الكاملة<sup>(15)</sup>.

(15) \_ "Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights", Feyzi Baban, Suzan Ilcan, Kim Rygiel, *Journal of Ethnic and Migration Studies*, (2016), p.5.

الاحتياجات التمويلية للمساعدات الانسانية	النسبة المئوية للأطفال السوريين اللاجئين في تركيا الاقل من 18 سنة	النسبة المئوية للاجئين المسجلين في المخيمات التركية	عدد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا حتى ماي 2015	تركيا
567 مليون اورو	54	14	1.759.846	

Source : « 10% of refugees from Syria: Europe's resettlement and other admission responses in a global perspective », Lisa Fischer, Petra Hueck , Belgium : The International Catholic Migration Commission , 2015 p.15.

بعد أكثر من خمس سنوات من "الأزمة" التي بلغت ذروتها في أكثر من 250,000 حالة وفاة، أصبح من الواضح الآن أن اللاجئين السوريين لن يعودوا إلى سوريا في أي وقت قريب، ولا يمكن أن يكون وضعهم في تركيا باعتبارهم "ضيوف"، كما عينته الحكومة التركية على هذا النحو، السوريين يجدون أنفسهم في موقف من النسيان باسم "لا لاجئ ولا ضيف"، كما هو موضح على ملصق اليوم العالمي للاجئين.

وعليه توفر تركيا حالة مقنعة يمكن من خلالها النظر في دراسات الهجرة والمواطنة الحرجة. على وجه الخصوص، إشكالية المواطنة / عدم المواطنة. فتركيا تقدم حالة متناقضة مع دراسات الهجرة و المواطنة بطريقتين رئيسيتين. أولاً، الوضع القانوني للسوريين يتسم بالغموض فهم ليسوا لاجئين ولا ضيوف ثانياً، توضح القضية كيف يتفاوض السوريون حول وضعهم من خلال مسارات الإدماج والاستبعاد من حقوق المواطنة الاجتماعية، مما يسهم في توسيع نطاق فهم العلاقة بين التداخل، والإدماج التفاضلي، حقوق المواطنة. التفاوض بشأن حقوق المواطنة في ظل ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر إن وضع الأجانب وعملية المطالبة بوضع اللاجئ في تركيا ليست واضحة وتطرح العديد من العقبات أمام السوريين الراغبين في الحصول على وضع دائم. فقد صدقت تركيا على اتفاقية 1951 في 24 أوت 1951، ولكن مع تحديد جغرافي، تنص على منح مركز اللاجئ للأفراد القادمين فقط من الدول الأوروبية. ويؤدي هذا التقييد الجغرافي إلى إبطال الطلبات من المنظمات غير الحكومية، منذ التصديق على الاتفاقية في 1951، منحت تركيا مركز اللاجئ فقط ل 43 شخصا، في حين أن عشرات الآلاف من المواطنين غير

الأوروبيين المقيمين في تركيا يأملون في تسوية وضع اللاجئين من بلدان أخرى. هذه الطبيعة الغربية لنظام اللاجئين في تركيا تضع عقبات أمام أكثر من مليوني سوري وغيرهم من اللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا، الذين ليس لديهم وضع قانوني سليم كلاجئين. ونتيجة لذلك، 2.8 مليون سوري، جنبا إلى جنب مع مجموعات أخرى من اللاجئين، سيكونون المقيمين على المدى الطويل في تركيا، وقد أصدرت الحكومة التركية قانونا بعنوان "قانون الأجانب وقانون الحماية الدولية" في عام 2013 أنشأ تشريع جديد "المديرية العامة لإدارة الهجرة" ونقل صلاحيات هذه المديرية الجديدة من مديرية الأمن، التي كانت سابقا مسؤولة عن قضايا الهجرة. والأهم من ذلك أنها أدخلت مفاهيم مثل "مشروطية" اللاجئين "refugee conditional" و "الحماية الثانوية" و "الحماية المؤقتة" secondary protection and temporary protection في عام 2014، و أقرت الحكومة التركية تشريعات أخرى كجزء من قانون 2013، بعنوان "لائحة بشأن الحماية المؤقتة"، التي تنطبق تحديدا على اللاجئين السوريين وغيرهم الذين يصلون جماعيا والذين لا يمكن معالجة طلب الحماية لهم بشكل فردي. ويوضح هذا التشريع تحديدا أن منح الحماية المؤقتة لا يعني توفير "تصاريح إقامة" أو أي إطار زمني محدد للمعيشة في تركيا تؤدي إلى تحقيق الوضع الدائم، وعليه لا يزال القانون الجديد ولائحته المتعلقة بالحماية المؤقتة يحافظ على قيود جغرافية طويلة الأمد فيما يتعلق بمن يحق له الحصول عليها ويهدف إلى وضع إطار للحماية المؤقتة<sup>(16)</sup>.

## 2-الرؤى المؤيدة للدور الكبير لتركيا في توفير مسؤولية الحماية للاجئين السوريين : قراءة في

آفاق الادمج ، التجنيس و المواطنة .

تسببت "الأزمة" في سوريا منذ عام 2011 في أزمة إنسانية مع أكبر تدفقات للاجئين في القرن الواحد والعشرين، فاعتبارا من شهر فيفري 2016، أكثر من 4.5 مليون سوري من اللاجئين تم تسجيلهم أو بانتظار التسجيل في مصر ولبنان والعراق والأردن وتركيا، في حين أن الحالة الإنسانية استمرت في التدهور، فإن مجموع عدد النازحين وصل داخليا في سوريا إلى ما يقرب من 7.6 مليون شخص إلى أكبر عدد من المشردين في أي بلد من بلدان العالم حسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2015

(16) \_ Kim Rygiel ,op-cit ,p.8.

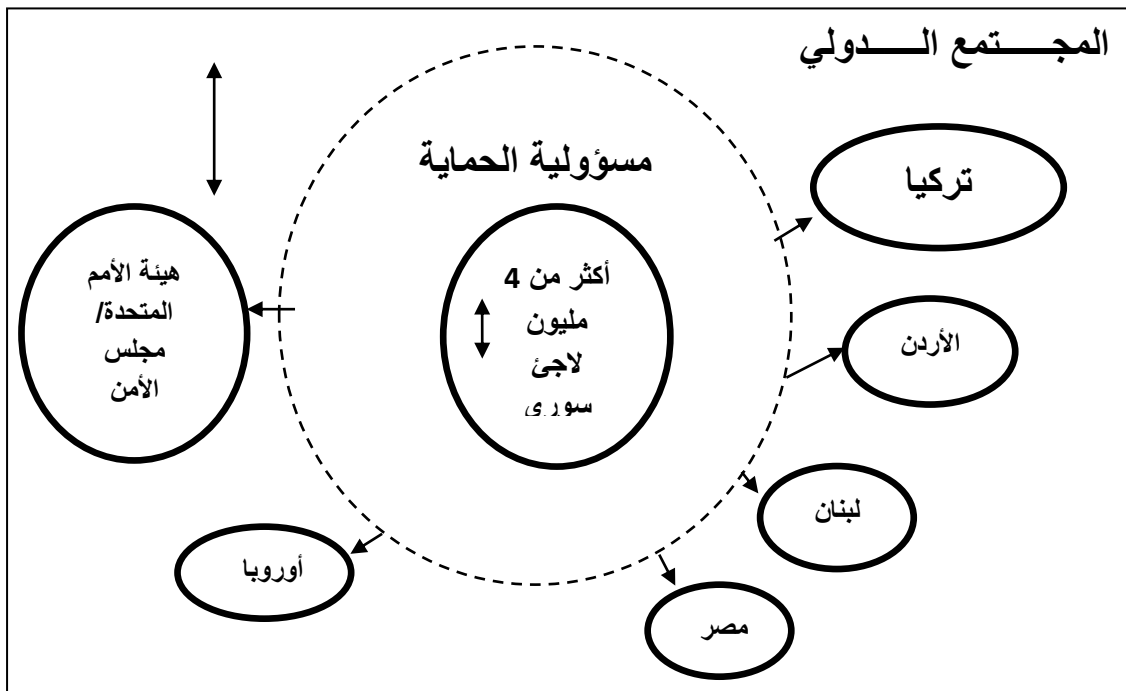
وعليه فقد وضعت تركيا سياسة الحدود المفتوحة في بداية الأزمة ورحبت بأكثر من 2.5 مليون لاجئ سوري مسجل حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2016 من خلال استضافة أكبر عدد من اللاجئين السوريين في بلد واحد في جميع أنحاء العالم. وفقا لهيئة إدارة الكوارث والطوارئ من جمهورية تركيا، هناك 269,672 لاجئ سوري يتم حمايتهم حاليا في 25 مخيما في 10 محافظات في تركيا في حين أن ما يقرب من 2.2 مليون من اللاجئين السوريين يعيشون في صفوف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد في مواقع مختلفة، ويتركزون بشكل مكثف في الجنوب والمقاطعات الجنوبية الشرقية من تركيا مثل هاتاي، كيليس، غازي عنتاب، كهروانماراس، شانل أورفة، أضنة وماردين. وبعيدا عن المدن الحدودية، فإن عددا كبيرا من السوريين يتركزون في مدينة إزمير الساحلية الغربية في طريقهم عبر البحر للوصول إلى جزر خيوس اليونانية (خمسة أميال) و ليسفوس (سنة أميال).

سياسة تركيا المفتوحة للحدود<sup>(\*)</sup> التي تضمنت عدم الإعادة القسرية والمساعدة الإنسانية للاجئين السوريين تمت الإشادة بها من طرف المجتمع الدولي وعليه فإن المسؤولية الرئيسية للبلدان المجاورة لسوريا انخفضت مع تحمل تركيا الكثير من هذا العبء. فقد دخل الصراع السوري في طريق مسدود في السنة الخامسة، مع ظهور جماعات مسلحة راديكالية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولا يزال العنف يهدد بشدة حياة المدنيين، ومن الصعب التنبؤ بتقديرات التدفقات الهائلة للاجئين في المستقبل. حتى لو انتهى الصراع في سوريا، مع وضع نظام الأسد أو الإطاحة به، لن يتم استعادة الاستقرار في البلاد بسهولة، ومن المرجح أن تشهد موجات جديدة من اللاجئين تهدد استدامة نهج الحدود المفتوحة لتركيا، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد لتحديات اجتماعية واقتصادية إضافية. مستقبل ما يقرب من 2.5 مليون سوري اللاجئون الذين يعيشون في تركيا غير واضح. وعلاوة على ذلك، هناك ثلاثة تحديات حاسمة في مخيمات اللاجئين السوريين المستقرين في تركيا: أوضاع السوريون الاجتماعية والاقتصادية ودمجهم في المجتمع التركي، والقبول الاجتماعي من قبل الأتراك. وبالتالي، فإن تركيا لا تحتاج فقط إلى النظر في الجانب المالي لقبول اللاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية، ولكن أيضا لمعالجة مسألة

<sup>(\*)</sup> سياسة الحدود المفتوحة هي سياسة اتبعتها الحكومة التركية منذ بداية الأزمة السورية في 2011 ونزوح آلاف الأفراد المدنيين للمدن التركية الجنوبية ، وتتضمن حماية اللاجئين الفارين من القصف و الدمار الحاصل في سوريا واحتواءهم في مخيمات بشكل مؤقت ، غير أن هذه السياسة اتخذت أبعادا أوسع نظرا لاستمرار الوضع في سوريا في التراجع و نزوح عدد هائل من السوريين بشكل يومي واحتمال عدم عودتهم لسوريا على المدى القريب و المتوسط ما أصبح يشكل ضغطا كبيرا على الحكومة التركية خصوصا في ظل بروز موضوع المواطنة والتجنيس و مفهوم الادماج في المجتمع التركي.

اللاجئين المستوطنين، والتكيف الاجتماعي، والقبول والتكامل. وهذا يتطلب وضع سياسة شاملة ومستدامة طويلة الأجل من أجل تفادي الإنزلاقات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من استضافة هذا العدد الكبير من السوريين<sup>(18)</sup>.

فمنذ اندلاع الأزمة، اتبعت تركيا - على حدود 911 كم مع سوريا - سياسة الحدود المفتوحة عن طريق توسيع نطاق الحماية لتشمل جميع السوريين المعوزين بغض النظر الانتماءات السياسية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية وفيما يتعلق بوضع السوريين القانوني، تركيا تسجلهم بموجب نظام الحماية المؤقتة وفقا للائحة رقم 29153 بشأن الحماية المؤقتة التي تم سنها بما يتماشى مع المادة 91 من القانون الجديد رقم 6458 بشأن الأجانب والحماية الدولية. بحيث لا تزال تركيا تحتفظ "بحدودها الجغرافية" فيما يتعلق باتفاقية جنيف لعام 1951 و بروتوكول عام 1967 ، فلائحة 2014 تتبنى "حماية مؤقتة" قائمة على المجموعات وتنطبق على جميع المواطنين السوريين الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية، بمن فيهم أولئك الذين لا يملكون وثائق الهوية. وهو يضمن عدم الإعادة القسرية والمساعدة لجميع السوريين سواء كانوا يقيمون داخل المخيمات أو خارجها.



منخطط من إعداد الباحثة بوضوح وضع اللاجئين السوريين ومفهوم مسؤولية الحماية

(18) \_ "Limits to temporary protection: noncamp Syrian refugees in İzmir", Ayselin Yıldız , Elif Uzgören, **Southeast European and Black Sea Studies**, 2016, pp.2-3.



أما بالنسبة لدور المفوضية في تركيا فهو محدد من خلال تقديم المشورة السياسية والتقنية إلى الحكومة التركية، مثل تسجيل اللاجئين وإدارة المخيمات والمساعدة مع العودة الطوعية إلى الوطن. والمديرية العامة لإدارة الهجرة تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية التركية و تسجل السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة. ما يقرب من 10% من السوريين الذين تمت استضافتهم مسجلين في 25 مخيما ، بحيث يتم توفير التعليم والصحة والخدمات المختلفة ويتم تقدير المخيمات ووصفها بأنها "منظمة تنظيما جيدا و ملائمة " من حيث المرافق والخدمات المقدمة ومع ذلك، فإن العدد المتزايد من اللاجئين التي سببها الوضع الحالي في سوريا، وضع قدرة الحكومة في تسيير المخيمات تحت ضغط كبير بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون في أو خارج المخيمات، ويتم ضمان جميع السوريين من خلال تسجيلهم لدى السلطات التركية للاستفادة من الرعاية الصحية الأساسية المجانية والتعليم والمساعدة الاجتماعية. تماشيا مع تعميم وزارة التربية الوطنية حول حصول الأجانب على التعليم الصادر في عام 2014، ويسمح لجميع اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الحكومية التركية والتعليم المؤقت. ويسمح لهم أيضا بحضور دورات اللغة التركية أو دورات التدريب المهني التي تقدمها مراكز التعليم العامة مجاناً وبنفس الطريقة، فإن السوريين المسجلين المقيمين داخل المخيمات أو خارجها يمكنهم تلقي العلاج الطبي المجاني من مستشفيات الدولة للخدمات الصحية الأولية والطائرة في 81 مقاطعة في تركيا.

وعليه فقد كانت تركيا سخية في توفير الحماية الإنسانية والمساعدة للسوريين في السنوات الخمس الأخيرة، حتى عندما أصبح عدد اللاجئين هائلا. بحيث اعتبرت تركيا أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للسوريين في عام 2012 مع 980 مليون دولار أمريكي وأكثر من 6.7 مليار دولار أمريكي حتى الآن ومع ذلك، بلغ التمويل الدولي لتركيا 455 مليون دولار أمريكي فقط ويغطي التمويل الإجمالي 44%. فقط من الأموال المطلوبة لتركيا. العبء المالي يتزايد باستمرار مع تزايد أعداد اللاجئين القادمين، مما يستدعي المزيد من المعسكرات والخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تشير معظم الدراسات إلى أن غالبية اللاجئين السوريين يبدون مستعدين للبقاء في تركيا على المدى الطويل حتى لو انتهى الوضع المتأزم

في سوريا، فلن يتم استعادة الاستقرار على الفور، في حين أن جهود الحكومة التركية والضيافة التركية كانت ايجابية، فإن العدد الكبير من اللاجئين يجهد الموارد المتاحة لتصل لنقطة الانهيار<sup>(19)</sup>.

فالتكلفة المالية لأنقرة للتعامل مع هذه المشكلة من حيث السكن والدعم وصل إلى حوالي 6 دولارات أمريكية مليار في مارس 2015، وقد وفرت تركيا للسوريين الفارين من الصراع الحماية المؤقتة التي تتكون من ثلاثة عناصر:

- سياسة الباب المفتوح لجميع السوريين.

- عدم الإعادة القسرية إلى سوريا .

-مدة غير محدودة من البقاء في تركيا.

**المحور الرابع : قراءة في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمع التركي التحديات والرهانات :**

يعرف الإدماج من قبل علماء الاجتماع لوتر هوفمان و هربرت إيفن، Lutz Hoffmann and

Herbert Even اللذان وصفا أبعاد التكامل بين المهاجرين الأتراك في مجتمع ألمانيا الغربية قبل 30

عاما وقدا نموذجاً يحدد مناطق ومستويات مختلفة من إدماج المهاجرين في المجتمع المضيف. وفقا لهذا

المفهوم، كلما كانت هناك مناطق يمكن للمهاجر أن يتخذ فيها مستويات عليا، كلما تمكن من الاندماج

في المجتمع. وهناك مجالات اجتماعية مختلفة يمكن للشخص المهاجر أن يشارك فيها: الإقامة والصحة

والاقتصاد وسوق العمل، والتعليم، والمواطنة، وحقوق التصويت المرتبطة بالمشاركة السياسية<sup>(20)</sup>.

<sup>(19)</sup> \_ Uzgören,op-cit, p.4.

<sup>(20)</sup> \_ « Partial integration of Syrian ‘escapees’ under the rule of Turkey's Justice and Development Party (JDP) », Burak Gümüş , Deniz Eroğlu , **Contemporary Arab Affairs**, vol. 8,no.4, (2015) ,p.470.



شكل يوضح القوانين الخاصة بمحاولة إدماج اللاجئين السوريين في تركيا (بتصرف)

Source : « Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration » , Ahmet İçduygu, Evin Millet , Global turkey in europe :WORKING PAPER 13 August 2016 , p.4 .

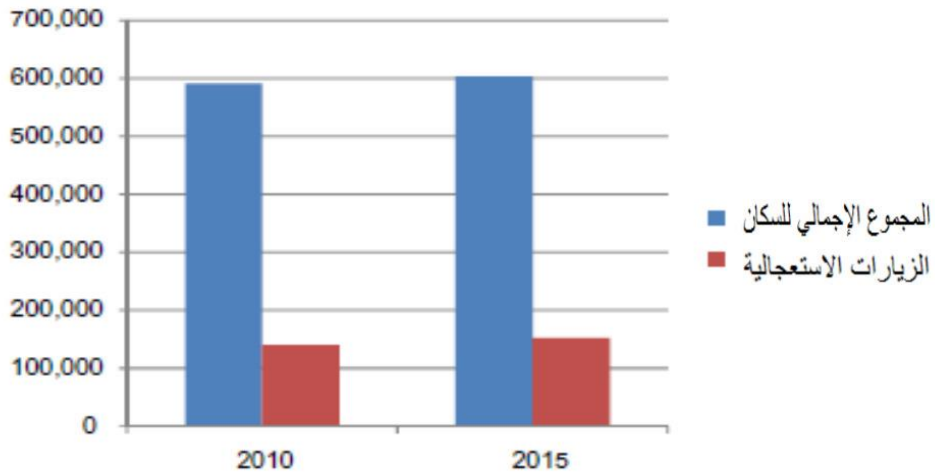
#### حق الإقامة :

يشكل حق الإقامة شرطاً مسبقاً للمشاركة في المجتمع. وعليه فوضع الأجانب مختلف مع مراعاة القيود القانونية وإذا لم يكن لدى شخص ما تصريح إقامة، فإنه لا يستطيع الدخول إلى البلد أو البقاء فيه ونتيجة لذلك، فإنه ليس قادراً على حرية الوصول إلى المجتمع والمشاركة في التفاعل الاجتماعي مع أجزاء أخرى من المجتمع المضيف. وهناك تمييز قانوني رسمي بين الأجانب والمواطنين العاديين عندما يتعلق الأمر بتصريح الإقامة. ولذلك، فإن إقامة السوريين في تركيا، على النقيض من المواطنين الأتراك، هو أكثر صعوبة من الناحية القانونية. للدخول إلى جميع المناطق خصوصاً سوق العمل. بسبب الاتفاقات المبرمة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا ما قبل الحرب غير أن المواطنين السوريين معفيين من شرط الحصول على التأشيرة. ولذلك، فإن المواطنين السوريين الذين يمتلكون جوازات السفر يمكنهم بسهولة دخول البلاد ويسمح لهم بالبقاء في البلد بفضل تصريح الإقامة لمدة سنة واحدة التي تقدمها الحكومة،

من ناحية أخرى أولئك الذين دخلوا بدون جواز سفر يمكنهم دخول البلاد ولكن يتم إرسالهم إلى المخيمات. كما أن السوريين الذين لا يرغبون في العيش داخل المخيمات يبلغون الشرطة الوطنية التركية. هذه العوامل القانونية والسياسية الرمزية للقيادة التركية تزيد اليقين النفسي من الإقامة وتؤدي للشعور بالانتماء إلى الأرض المضيفة<sup>(21)</sup>.

### الرعاية الصحية :

السوريين تحت "الحماية المؤقتة" لديهم حرية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية التركية دون دفع الضرائب مثل المواطنين الأتراك العاديين. وعلاوة على ذلك، ذكرت وسائل الإعلام أن اللاجئين السوريين يتلقون العلاج الطبي مقارنة مع المواطنين الأتراك في بعض المستشفيات العامة القريبة من منطقة الحدود السورية. بحيث اشتكى السكان المحليون من أنهم لم يعد بإمكانهم الحصول على العلاج الفوري في المستشفيات لأنها مكتظة بالسوريين. نظرا لإعطاء الأولوية لعلاج السوريين<sup>(22)</sup>.



شكل يوضح تزايد الزيارات الاستعجالية للاجئين في مقابل إجمالي التعداد السكاني في تركيا

Source : « Emergency department visits of Syrian refugees and the cost of their healthcare », Umut Gulacti, Ugur Lok & Haci Polat , **Pathogens and Global Health** , (2017),p.3.

<sup>(21)</sup> \_ Ibid, p.477.

<sup>(22)</sup> \_ Eroğlu , op-cit,p.480.

المواطنة وحقوق التصويت :

تلعب المواطنة دورا رئيسيا فيما يتعلق بالحقوق المدنية وتصاريح البقاء والحق في العمل والمشاركة السياسية، حيث يتمتع المواطنون فقط بالحق في التصويت وإمكانية التأثير على النظام السياسي وفقا لوجهات نظرهم. وفقا للقانون التركي، يمكن تجنيس الأجانب من خلال الزواج ثنائي القومية أو مدة الإقامة التي لا تقل عن خمس سنوات. وعليه فإن التجنيس غير النظامي لآلاف السوريين من خلال إصدار بطاقات الهوية التركية لا تمكنهم من المشاركة في النظام السياسي في تركيا.<sup>(\*)</sup>

حقوق التصويت يمكن أن تحسن الوضع الاجتماعي للسوريين، لذلك الحين لا يمكن لغير المواطنين المطالبة بحقوق متساوية وتأمين الاستماع لأصواتهم بالتالي، الإقامة غير المحدودة وحرية الوصول إلى سوق العمل محفوظة للمواطنين فقط. فدمج السوريين في المجال السياسي يولد خوفا من أن يؤدي إلى نقل المشاكل في سوريا إلى تركيا<sup>(23)</sup>.

التعليم :

تقوم وزارة التربية والتعليم التركية حاليا بتنفيذ سياسة من أجل جعل جميع المدارس السورية غير الرسمية، التي تديرها غالبا منظمات غير حكومية سورية، تحت إشرافها. وفي الوقت نفسه، ستوسع فرص الأطفال السوريين في الالتحاق بالمدارس التركية. في الوقت الحالي، هناك 130,000 فقط من أصل 600,000 طفل سوري لاجئ في سن الدراسة يلتحقون بالمدرسة. كما صرح بذلك مسؤول التعليم التركي: "ما إذا كان اللاجئين يقيمون أو سيعودون إلى سوريا، لا يمكننا ببساطة أن نسمح للجيل بالضياع". ونظرا لأن معظم الأطفال السوريين داخل سوريا ليسوا في المدرسة، فإن مستقبل البلاد قد يعتمد بشكل جيد على التعليم الذي يتلقاه الأطفال السوريون خارج البلاد. لكن التعليم ليس قضية مهمة بالنسبة

<sup>(23)</sup> \_ Ibid, p.481.

لمستقبل سوريا فحسب، بل تحول إلى قضية أمنية الآن. وكما أشار مسؤول التعليم التركي: "من دون فرصة التعليم، يتعرض الأطفال لخطر الوقوع ضحية للجماعات المتطرفة والإرهابية"<sup>(24)</sup>.

### سوق العمل :

كما أن القدرة على العمل بشكل قانوني في البلاد أمر ضروري أيضا لإدماج اللاجئين السوريين في تركيا. ويعمل العديد من اللاجئين حاليا بشكل غير قانوني وبأجور أقل من المواطنين الأتراك، فهم لا يدفعون الضرائب أو يسهمون في الضمان الاجتماعي. وهذا لا يجعل اللاجئين السوريين عرضة للاستغلال فحسب، بل يولد أيضا استياء من السكان المحليين. على الرغم من ذلك هناك العديد من التشريعات المتعلقة في البرلمان التركي لفتح أجزاء من الاقتصاد الوطني للعمل الرسمي للاجئين السوريين. وستكون هذه خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للاجئين السوريين، و عليه يجب تشجيع الحكومة على تنفيذ اللوائح اللازمة لتمكين اللاجئين السوريين من العمل في القطاع الرسمي. ومن بين

(24) \_ "ORDER FROM CHAOS What Turkey's open-door policy means for Syrian refugees", Kemal Kirişci , Elizabeth Ferris: brookings (Wednesday, July 8, 2015 ) on : <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2015/07/08/what-turkeys-open-door-policy-means-for-syrian-refugees/>

(\*) اتخذت الحكومة التركية العديد من الإجراءات اللازمة ضمن خطتها لمنح الجنسية التركية لأصحاب الشهادات وذوي الكفاءات والخبرات من السوريين المقيمين على أراضيها. وبحسب مصادر إعلامية تركية فإن المرسوم المتعلق بمنح الجنسية التركية لـ 7 آلاف سوري قد عرض على مجلس الوزراء التركي للنظر فيه ومن ثم إقراره. وتقول المصادر إن الحكومة التركية أستكملت تدقيقاتها وأبحاثها المتعلقة بالسوريين والتي استغرقت السنتين الماضيتين مضيفة أن أول قائمة لنتيجة البحث المنفذة بشأن أصحاب المهن غير المتورطين بمشاكل أمنية أو ارتباطات مشبوهة ستنشر في وقت قريب. وأنتهت السلطات المعنية تحضيرات استصدار القوائم المتعلقة بمنح الجنسية التركية والتي بدأت منذ بداية العام الحالي 2017 وجرى التوقيع عليها في اجتماع مجلس الوزراء. وأوضحت مصادر الإعلام أن الحكومة التركية حددت الأولوية في منح الجنسية التركية لأصحاب المهن والكفاءات التعليمية من السوريين ومن ثم قامت مديرية الأمن العام بالتدقيق في القوائم الأولية المشكلة من ناحية: "القيود السابقة"، "الأمن العام" و "الأمن القومي" وحددت في القائمة الأسماء التي قدم الطرفان لها إذن الدخول ، المصدر : <https://goo.gl/t1y9Z2> .

اللاجئين أطباء تقويم الأسنان والمهندسين والمعلمين والمرضى الذين لديهم القدرة على المساهمة في الاقتصاد التركي<sup>(25)</sup>.

مع ذلك لا يزال معظم اللاجئين يعيشون في حالة من عدم اليقين ، وغالبا في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية. ولا تزال هناك تحديات ضخمة فيما يتعلق بتحسين الأحوال الاجتماعية للاجئين. وتزداد هذه التحديات تعقيدا مع تراجع تأييد الرأي العام التركي حول وجود السوريين. و عليه يرجح أغلب الباحثين أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن لتركيا أن تواصل رعاية هؤلاء اللاجئين وأن تتصدى للتحديات المتزايدة من تلقاء نفسها على المدى الطويل. وهناك أيضا في بعض الأحيان توترات بين السلطات البلدية والحكومة المركزية باعتبار أن الحكومة المركزية تحتفظ بالسيطرة الصارمة على المعلومات، ولا يوجد وضوح يحول كيفية إنفاق 6 بلايين دولار لخدمات اللاجئين. كما لا يزال هناك لاجئون سوريون ينامون في الشوارع وأطفال لاجئين في الزوايا<sup>(26)</sup>.

الإدماج هو السبيل الوحيد للمضي قدما :

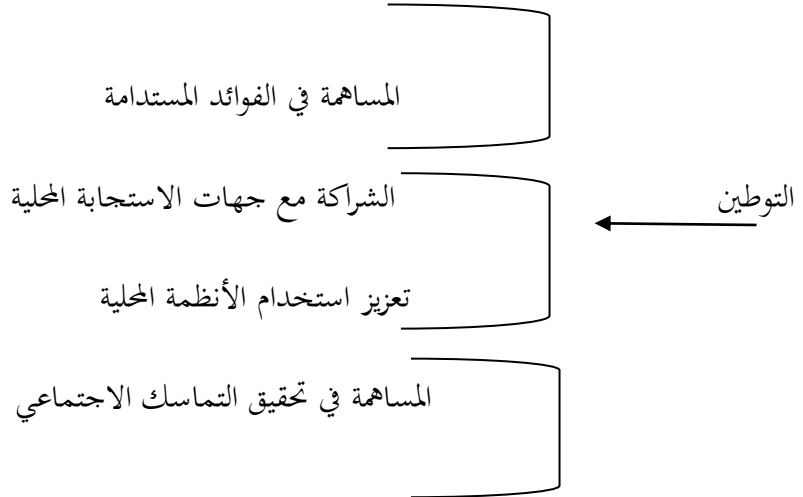
لتجنب حصول اللاجئين على حالة دائمة إلى حالة دائمة من التبعية أو أن يصبحوا منفصلين أو منبوذين عن باقي المجتمع - وكلاهما من المحتمل أن يولد تحديات أمنية - فإن التكامل و الإدماج هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وقد اتخذت تركيا بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح من خلال فتح سوق العمل للاجئين السوريين. فالحق في العمل القانوني هو خطوة مهمة، ولكن ذلك ليس كافيا: فاللاجئون يحتاجون إلى تدريب على المهارات والتعليم باللغة التركية والثقافة، ويتعين على القيادة التركية وضع استراتيجيات جديدة لخلق فرص العمل. وتقدر الدراسات الحديثة أن أقل من ثلث الأطفال في سن الدراسة في تركيا يحصلون على التعليم المناسب مما يبعث على القلق أن العديد منهم يتعرضون لتعليم

<sup>(25)</sup> \_ Kirişci , Ferris , op-cit

<sup>(26)</sup> \_ Ibid.

إسلامي متطرف غير رسمي. ما يعتبر أماً سلبياً و خطيراً يمكن أن تجعل هؤلاء الأطفال أهدافاً لأولئك الذين يحاولون تجنيد المزيد من الناس في شبكات الجريمة أو الإرهاب (27).

الخطط المستقبلية لتوطين اللاجئين السوريين تحت مفهوم مسؤولية الحماية :



### مخطط زيادة التركيز على التوطين

المصدر : ص.16

نموذج إعادة التوطين في دول ثالثة تعتبر أيضاً أداة حماية مهمة للاجئين ، وتتكامل في إطار برامج الحماية والمساعدة المستمرة، وتغطي تعهدات أكثر من 30 بلداً للاجئين السوريين تحت مسارات القبول المختلفة، التي منها إعادة التوطين، والقبول الإنساني أو المسارات التكميلية الأخرى لأكثر من 242,000 شخص منذ عام 2013 . وقد أكد الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى، الذي انعقد في مارس 2016 ، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين، الذي انعقد في سبتمبر 2016 ، على أهمية توفير مسارات آمنة للاجئين. وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

(27) \_ « To really improve the lives of Syrian refugees, Turkey and the world must cooperate better» Kemal Kirişci, brookings , Thursday, June 9, 2016 <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/06/09/to-really-improve-the-lives-of-syrian-refugees-turkey-and-the-world-must-cooperate-better/> .



اللاجئين أن 10 % على الأقل من السكان السوريين المسجلين سوف تُعرض عليهم مسارات آمنة بحلول نهاية عام 2018 ، وأن 116130 لاجئاً قدّموا لإعادة التوطين (28).

### إعادة توطين اللاجئين السوريين : آلية ناجعة لاحتواء أزمة اللجوء

في منتصف التسعينيات، تأسست مجموعة العمل حول إعادة التوطين والهيئة التشاورية السنوية ثلاثية الأطراف حول إعادة التوطين لتكونا المؤسستين الرئيسيتين متعددتي الأطراف اللتين تتيحان للدول وللمفوضية وللمنظمات غير الحكومية المشاركة في قضايا محددة تخص إعادة توطين اللاجئين على وجه الخصوص. ونتيجة للجهود التي بذلتها هاتان الجهتان، اتفقت دول إعادة التوطين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء مجموعات 'الرئيسية' ومجموعات 'الاتصال' بهدف تحقيق التعاون بينهما بشأن إعادة توطين فئات معينة من السكان. والفرق بين المجموعتين أن المجموعات الرئيسية موجهة نحو كسب التأييد والسياسات والعمليات، أما مجموعات الاتصال فغالباً ما ينصبُّ تركيزها على العمليات.

وأسست مجموعة إعادة التوطين للبلد المضيف للمجموعة الأساسية السورية في جنيف وشارك فيها مشاركون من كل من الأردن والعراق ولبنان وتركيا ومصر من أجل رفع الوعي، وتُعقد اجتماعات هذه المجموعة أيضاً في العواصم الإقليمية لهذه البلدان. ويركز إشراك المجموعات الأساسية لما يزيد على 20 بلداً على الحوار مع الدول المضيفة، وذلك من شأنه أن يساعد على تحسين مستويات تسهيل المقاربة التعاونية أو تعزيزها وإضفاء شعور عام لدى المجتمعات المضيفة بوجود نوع من التضامن يتجاوز الدعم المالي (29).

(28) \_ "الإستعراض الاستراتيجي الإقليمي الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2017 -

2018" ، فيليبو غارندي و آخرون ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ص. 13.

(29) \_ "تدويل إعادة التوطين: دروس من سوريا وبوتان" ، كارول باتشيلور ، نشرة الهجرة ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فيفري 2017 ، ص ص 9-10.

ما الذي يجب على تركيا أن تفعله ؟

تغييرين سياسيين رئيسيين يمكن لتركيا أن تقوم بهما ، بحيث يمكن أن تلغي اتفاقية الزامية الحدود لعام 1951 ، نظرا لكون هذه الاتفاقية غير مطبقة على أرض الواقع باعتبار أن آلاف اللاجئين من غير الأوروبيين يعيشون في تركيا بشكل غير محدود (فالحماية المؤقتة لا تعكس حقيقة الأمر الواقع) ، وعليه يجب على صناع السياسة في تركيا أن يعيدوا مراجعة القانون و السعي نحو تبني سياسة محافظة قومية وإدخال إصلاحات جدية حول الهجرة و اللجوء.

فسياسات تركيا حاليا تقف ما بين "سياسة الماضي" للاعتبارات القومية ، و "سياسيات المستقبل" وانعاسات العولمة<sup>(30)</sup>.

سياسة تركيا للحدود تمت الإشادة بها دوليا نظرا للترتيبات العالية لمخيمات اللاجئين ..، غير أنها تلقت أيضا انتقادات لعدم الدقة القانونية و التنظيمية ، وعليه فسياسات تركيا يجب أن تقوم بتبني استراتيجيات طويلة المدى تشمل :

1-إعادة تحديد وضع اللاجئين السوريين redefining the status of syrian refugees :

فهناك ضرورة قصوى لتوضيح و اعادة تحديد وضع اللاجئين السوريين في تركيا ، مع الأخذ بالنظر تعداد النازحين الجدد المتوقع أن يأتوا ، وعليه فالحلول العملية لتركيا يجب أن تستهدف وثيقتين أساسيتين الغاء الالتزامات القانونية لاتفاقية جنيف 1951 و اعادة صياغة الضرورات التقليدية في اتفاقية 2006 .

2-أولوية سياسات الادمج : فالشعور المعادي للمهاجرين بدأ يبرز عندما أصبح انتقال السوريين محميا في المناطق المضيفة للاجئين غير المسجلين ، وعليه يمكن لتركيا أن تساعد في ضيافة المهاجرين و اللاجئين من خلال تقديم سياسات ادماجية سوسيوثقافية و أسواق عمل .

<sup>(30)</sup> \_« syrian refugees in turkey the long road ahead » , Ahmet icduygu, DC : migration policy institute, 2015 , p.13.

3- الاستعداد لتدفق محتمل للاجئين السوريين : يجب على تركيا أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتقوية قدرتها الاستيعابية.

4- تقاسم تدفق اللاجئين مع المجتمع الدولي بحيث يجب إدارة أزمة اللاجئين على المستوى الدولي و ليس الاقليمي فقط ، أي بين الدول و المنظمات الدولية لتقاسم تدفقات اللاجئين مع الدول المستقبلية الرئيسية .

5- وضع نظام حماية عالمي فقد وضحت الازمة السورية محدودية اتفاقية جنيف في التعامل مع تدفقات اللاجئين و احتياجات الدول (31).

#### الخاتمة :

ما يمكن قوله عموماً أن الحكومة التركية ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية قد لعبت دوراً كبيراً في حماية اللاجئين السوريين بعد فشل هيئة الأمم المتحدة في تطبيق مفهوم مسؤولية حماية الشعب السوري، وعند فحصنا لواقع الحماية التي قدمتها تركيا للاجئين السوريين الذين أصبحوا يشكلون مجموعات بشرية كبيرة في مختلف المحافظات والمدن التركية خصوصاً الجنوبية منها، و باعتبار أن الأغلبية منهم تريد البقاء بشكل دائم في تركيا على المدى القريب و المتوسط نجد أن المسؤولية التي قامت بها تركيا من خلال سياساتها المتمثلة في الحدود المفتوحة وفي توفير الحماية المؤقتة للاجئين وتقديم مختلف الخدمات من تعليم ورعاية صحية في المخيمات وخارجها قد أخذت دوراً كبيراً على عاتقها في ظل فشل المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن في توفير مسؤولية الحماية للاجئين السوريين ، وتبقى مسألة المواطنة و التجنيس من الأمور الحساسة جداً والمرتبطة بالعديد من الاعتبارات الشائكة وعليه فلا يمكن الحكم بشكل مؤكد على الموضوع .

من خلال استعراضنا لمفهوم مسؤولية الحماية وبفحصنا لمؤشرات حماية اللاجئين السوريين نستنتج أن إدماج السوريين في المجتمع التركي مبني على تحديد مهارات و قدرات هؤلاء ، ضرورة تقديم التعليم لهم باللغة التركية والنظر في امكانية ادماجهم من خلال الأطر القانونية وفي سوق العمل كقوة عاملة يمكن

(31) \_Ibid ,p. 14-15

أن تسهم في نمو الاقتصاد التركي في المستقبل القريب (رغم تراجع الرأي العام التركي المساند لعمل اللاجئين) في الوقت الذي تعاني منه تركيا من آثار الركود العالمي التي تنعكس على النمو الاقتصادي.

كما تلعب المقاربة السوسيوثقافية دورا كبيرا في إمكانية إدماج اللاجئين السوريين في تركيا والتي يمكن أن تشكل فرقا كبيرا في تقبل الطرف الآخر و ثقافته و بالتالي إدماجه في المجتمع ، خصوصا أن وضع اللاجئين أصبح يشكل نقطة ضغط كبيرة توجب وضع سياسات فورية للتعامل مع الوضع الذي خرج عن مرحلة الأولى والتي تشمل مرحلة الإغاثة الإنسانية .

مسؤولية حماية اللاجئين السوريين في تركيا اتخذت منحنيين بين مؤيد ( الواجب الأخلاقي و القانوني في توفير الحماية ) ومعارض ( عدم القدرة على احتواء وتوطين اللاجئين نظرا لعوامل سياسية قانونية اجتماعية ) ، إلا أن ما يمكن قوله أن تركيا قد استطاعت احتواء عدد هائل من اللاجئين رغم كل المخاطر والضغوطات التي تشكلها على الوضع التركي داخليا و خارجيا .

وعليه دراستنا كانت شاملة للعديد من الأبعاد الاجتماعية (التعليم و الصحة) ، القانونية والسياسية (التوطين والتجنيس ) والاقتصادية ( سوق العمل ) في إطار تقييم مفهوم مسؤولية الحماية الذي يشمل العديد من الأبعاد وما قامت به تركيا نظرا للعديد من المعطيات الاحصائية و الكمية و المؤشرات الكيفية يتضح بشكل كبير أن هناك جهودا و التزامات كبيرة قامت بها سواء الحكومة التركية تحت قيادة حزب العدالة و التنمية أو المنظمات الغير حكومية مقارنة مع دول الجوار و حتى دول الاتحاد الأوروبي.

وفي الأخير يمكن أن نخرج بالاستنتاجات والتوصيات التالية :

- التأكيد على الدور التركي الفاعل في توفير الحماية للاجئين السوريين بعد فشل منظومة الأمم المتحدة الممثلة في مجلس الأمن الدولي في حماية السوريين وتوفير الأمن الإنساني .
- التعامل مع قضايا اللجوء يعتبر معيارا محدد لتقييم مسؤولية حماية الدول للشعوب المعرضة للخطر ، وفي الوضع التركي يمكن القول أن تركيا تبنت واجبا أخلاقيا وإنسانيا و سعت لتوفير الحماية للاجئين السوريين الفارين من الدمار و الفوضى التي تعانيه بلادهم ، على الرغم من الضغوطات الكبيرة التي نتجت عن ذلك فإن تركيا التزمت بحماية كل من توجه لحدودها .

- تعتبر تركيا بلدا مجاورا لسوريا تتمتع بمستوى اقتصادي ، اجتماعي و سياسي مستقر ما يضعها في موقع الدولة المستقبلية بجدارة، خصوصا في ظل السياسات التعاونية التي تبنتها الحكومة التركية بخصوص اللاجئين السوريين .
- ضرورة تحويل عملية اللجوء السوري في تركيا إلى مزايا و فرص تنمية خصوصا بعد تحول عملية اللجوء من مرحلة الإغاثة الانسانية إلى مرحلة الضغط .
- التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للجوء يمكن أن يشكل ميزة إيجابية للمجتمع المضيف إذا ما تم إدماج هؤلاء اللاجئين بشكل عقلائي ومدروس في إطار المجتمع .
- التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوع اللاجئين و الدول الإقليمية المجاورة يمكن أن يخفف من العبء الكبير الذي تحمله تركيا .
- ضرورة زيادة الدعم الدولي الاقليمي و العربي والتمويل المالي لتركيا للتكفل بالأعداد المتزايدة للاجئين السوريين في تركيا.
- في ظل تراجع استقرار الدول العربية بشكل متزايد وتردي الأوضاع على مختلف المستويات الاجتماعية و الاقتصادية تبقى تركيا من خلال سياسياتها التعاونية الأمل الكبير للاجئين السوريين للحفاظ على أمنهم الفردي والجماعي .
- ضرورة تركيز تركيا على علاقاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي للتعاون المشترك بخصوص قضية اللاجئين السوريين وإيجاد حلول مشتركة .

المراجع المستعملة :

باللغة العربية :

- 1/ "الإستعراض الاستراتيجي الإقليمي الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2017 - 2018 " ، فيليبو غارندي و آخرون ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .
- 2/ "تدويل إعادة التوطين: دروس من سوريا وبوتان" ، كارول باتشيلور، نشرة المهجرة ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فيفري 2017 .

باللغة الأجنبية :

- 1/The Responsibility to Protect Who is responsible for protecting people from gross violations of human rights? , USA : united nations report on Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations: 2014.
- 2/ "Responsibility to Protect and its applicability in Libya and Syria " , Erfan Norooz , ICL Journal Verlag Österreich,2012.
- 3/ "Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights", Feyzi Baban, Suzan Ilcan, Kim Rygiel, Journal of Ethnic and Migration Studies ,(2016).
- 4/"Responsibility to Protect, Humanitarian Intervention and Human Rights: Lessons from Libya to Mali " ,Francesco Francioni ,Christine Bakker, The Transatlantic Relationship and the future Global Governance working ,paper 15 , 2013.
- 5/"The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies", Gabriele Lombardo ,The International Journal of Human Rights, vol .19, no.8, (2015).
- 6/ « The responsibility to protect and the lack of intervention in Syria between the protection of human rights and geopolitical strategies » ,

Gabriele Lombardo, The International Journal of Human Rights, no.19,vol.8, (2015).

7/ “Responsibility to Protect in Libya and Syria The R2P” , Johan Bo Davidsson , André Chiesa, Discourse within the UN Security Council .

8/ “Failure to Protect: Syria and the UN Security Council” , Simon Adams , Global Centre for the Responsibility to Protect Occasional Paper Series No. 5, March 2015.

9/“The Responsibility To Protect: A Background Briefing” ,global center for the responsibility to protect ,2015.

10/“The Responsibility to Protect: 2011 November challenges & opportunities in light of the Libyan intervention ,Thomas G. Weiss , Ramesh Thakur ,and others,( UK: e-International Relations ,2011).

11/ « Partial integration of Syrian ‘escapees’ under the rule of Turkey's Justice and Development Party (JDP) », Burak Gümüş , Deniz Eroğlu , Contemporary Arab Affairs, vol. 8,no.4, (2015) .

12/ « Emergency department visits of Syrian refugees and the cost of their healthcare », Umut Gulacti, Ugur Lok & Haci Polat , Pathogens and Global Health , (2017).

13/ « Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration » , Ahmet İçduygu, Evin Millet , Global turkey in europe :WORKING PAPER 13 August , 2016 .

14/ “Limits to temporary protection: noncamp Syrian refugees in İzmir” , Ayselin Yıldız , Elif Uzgören, Southeast European and Black Sea Studies, 2016.

15/ “The Responsibility to Protect (R2P) Doctrine “,Sandra Fabijanić Gagro, International Journal of Social Sciences, vol. III no.(1), 2014 .